المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي*

د . اسماعيل صبري عبدالله

رئيس « منتدى العالم الثالث » حاليا ، ووزير التخطيط السابق في جمهورية مصر العربية . اسهم في نشاط القطاع العام المصري الحديث ، وفي ادارة معهد التخطيط القومي ، وفي الدوائر الفكرية المهتمة بقضايا التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث عموماً . له عدد من المؤلفات منها « اهم القضايا النظرية والتطبيقية في تنظيم القطاع العام » و« نحو نظام اقتصادي عالمي جديد » .

الحديث عن الديمقراطية في اقطارنا العربية وبصفة عامة في اقطار العالم الثالث حديث ربما عاشه كل مفكر وكل مثقف ، وكثيرا ما عاشه الفرد العادي في حريته بل وفي جسده . ولهذا فقد آن الاوان بالقطع لان تحتل الديمقراطية ، مفهوما وممارسة ، مكانها الطبيعي والرفيع ، فيما يشغل ذهن كل القوى الوطنية والتقدمية والقومية . فقد رفعنا شعارات هامة في الفترة التي ناضلنا خلالها وحتى الآن . وكانت هذه الشعارات ، على تقدميتها ، بل وعلى ثوريتها أحيانا ، تترك في الظل قضية الديمقراطية ، وهما أو توهما بأن تلك الاهداف السامية من حرية ووحدة واشتراكية يمكن أن تتحقق بعيدا عن الديمقراطية . ومنطوق موضوع الحديث اليوم عن المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية يتضمن في طياته تساؤلا . هذا التساؤل هو أن الديمقراطية لا يمكن أن تقوم وتزدهر الا اذا توافرت لها مقومات اقتصادية واجتماعية معينة ، وبالتالي فحيث لا تتوافر هذه المقومات يمكن القول بأنه لا أمل في الديمقراطية . ومثل هذا التساؤل في ذاته يحمل معنى يشير الى البحث والتعمق ، الا أنه يحمل معنى آخر يشير الى اليأس من هذه القضية الحيوية . ولذلك كان من الواجب أن نتصدى لهذه القضية بكافة أبعادها ، وأن نتلمس لبلادنا المقومات التي يمكن أن تجعل من الديمقراطية حقيقة واقعة . فهذه المقومات في نهاية الأمر هي من صنع البشر وليست أمرا مستعصيا لا يمكن تدبيره .

تعريف أولي

واذا أذنتم لي في مستهل هذا الحديث ، ودون اغراق اكاديمي في قضية التعريف ، أن أشير الى أن للديمقراطية جانبين متمايزين عقلا وان تلازما عملا . الجانب الاول هو ما يسمى « حقوق الانسان » ، أو أحيانا الحريات العامة ، أو أحيانا أخرى الضمانات الدستورية . والجانب الآخر هو أن يكون للناس (وأنا أستخدم الناس هنا بالمعنى العربي الأصيل الذي يتجاوز فكرة الجماهير وفكرة الشعب والأمة ، الناس جميعا في أي بلد) أن يكون لهم صوت ، وصوت مسموع في ادارة دفة الحكم .

والجانب الأول كما هو واضح ، يكاد يكون سلبيا ، فهو يقصد الى أن تكف الدولة أو السلطة

---

* محاضرة القيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية والنادي الثقافي العربي ، ضمن سلسلة محاضرات « الديمقراطية والوحدة العربية » ، في بيروت ، في النادي الثقافي العربي بتاريخ ١٩٧٩/٦/٨ .

يدها عن الافتراءات على أمن المواطن أو حريته أو رأيه . في حين أن الجانب الثاني أكثر ايجابية اذ أنه يقتضي أن يكون لهذا المواطن أو للمواطنين جميعا صوت مسموع في ادارة شؤون الحكم . والصلة بين الوجهين واضحة بلا شك ، حيث أن تمتع المواطنين بالحريات العامة ينكي طموحهم لأن يكون لهم صوت في ادارة شؤون بلادهم . كما أن وجود نظام للحكم يصغي للمواطنين ــ ولو بقدر ــ هو في ذاته ضمانة لتوفير القدر الأكبر من حقوق الانسان . ولكن هذا التلازم في العمل ليس مطلقا ، فثمة أنظمة يصطلح على أنها ديمقراطية ،ومع ذلك فانها ، وان اعترفت بمجمل حقوق الانسان ، قد لا يحترم بعضها بعضا . مثلا ، في ألمانيا الغربية ، حتى الآن ، القانون يحظر قيام الحزب الشيوعي ، ويميز ضد الشيوعيين في تولي المناصب العامة . وهذا يعتبر اهدارا لحقوق الانسان . ويمكن أيضا أن نتصور سلطة شبه مطلقة ، لكن لها من الشعبية ما يغنيها عن الاجراءات القمعية ، فلا تمارس أسلوب السجن والاعتقال لمن يخالف السلطة في الرأي. ولدينا مثل عن هذا في تانزانيا . فتانزانيا ليست ديمقراطية بالمعنى الشائع . وبالقطع فالرئيس نيريري بشخصيته له وزن ضخم في تسيير دفة الأمور . ولكن له من الشعبية في الوقت ذاته ما يغنيه عن أن يلجأ لاجراءات القمع أو ما يسمى الدولة البوليسية . ولهذا لزم التمييز نظريا بين هذين الجانبين . ويؤكد تلك الضرورة أيضا أن تطورهما الواقعي قد سلك مسالك مختلفة .

الأمر التالي لذلك ، والأهم من ذلك ، هو أن محتوى الديمقراطية بوجهيها لم يكن ثابتا ، بل تغير عبر السنوات ، كما أنه ليس مفهوما مجردا يمكن ان نبحثه في انفصال تام عن أشكاله العملية . بل ان الديمقراطية عرفناها في أشكال ملموسة وواقعية ومحددة تاريخيا. ويجب أن نلقي النظرة المتأملة على هذه التجارب الديمقراطية لنعرف لكل منها ما له من مقومات . أما المفهوم المجرد للديمقراطية فيمكن أن يكون موضع بحث فلسفي أو موضع بحث بين رجال القانون ولاسيما أولئك الذين يتخصصون في القانون الدستوري أو ما أشبه . وبهذه المناسبة يجب أن نتخلص بدءا من وهم ما يسمى الديمقراطية الأثينية . فالديمقراطية الأثينية التي تعلمنا في صغرنا أنها الصورة المثلى والكاملة للديمقراطية ، حيث يحكم الشعب نفسه بنفسه مباشرة وليس عن طريق نواب يختارهم ، هذه الديمقراطية كانت في الواقع حكم أقلية أو « **أوليغركية** » . ذلك أن الذين كانوا يتمتعون بحقوق المواطنة ويحضرون اجتماعات « الأغورا » ويناقشون شؤون أثينا ، كانوا الرجال الأحرار فقط . وكلنا يعلم أن أغلبية سكان أثينا في ذلك العصر كانت من الرقيق ، وكان العمل الانتاجي بيد هؤلاء الأرقاء في حين أن المواطنين الأحرار كانوا يشغلون أنفسهم عادة بقضايا الفلسفة وتأمل العالم ، وكانوا يحتقرون العمل اليدوي . كما أن النساء كن مستبعدات تماما من هذه الديمقراطية الأثينية . ولم يكن ذلك لقدم هذه التجربة ، لأن هناك تجربة للحضارة أقدم منها وهي الحضارة المصرية القديمة ، كانت المرأة فيها جزءا أساسيا من الحياة العامة ، بعكس الحياة العامة الاغريقية التي كانت تستبعد المرأة نهائيا .

فاذا استبعدنا التعريفات المجردة والصور المثالية للديمقراطية ، نجد أن ما يقفز الى أذهاننا جميعا هو صورة الديمقراطية الغربية المعاصرة . حين نتحدث عن الديمقراطية ، وأيا كانت تحفظاتنا على المجتمع الغربي ، ففي خلفية ما نقدم من تفكير ، صورة هذه البلاد التي يستطيع المرء فيها أن يقول ما يشاء ، والتي يمكن أن يحاكم فيها رئيس الدولة ، أو أن يرغم على الاستقالة ، والتي يمكن أن تتغير فيها الحكومات بالاقتراع الشعبي . هذه صورة الديمقراطية في خلفية تفكيرنا كلنا . ولهذا أقول أنها الصورة الأساسية للديمقراطية كما هي قائمة الآن ، والتي بشأنها يثور الحديث عن المقومات التي جعلت هذه الديمقراطية ممكنة ومستقرة رغم ما تعرضت له من نكسات عارضة ، كان أهمها

ظهور الفاشية والنازية . ومن ثم ، لا بد من الوقوف هنيهة عند الديمقراطية الغربية .

الديمقراطية الغربية

أول ما يجب أن نتنبه اليه هو أن الديمقراطية الغربية بصورتها الراهنة حصيلة تطور كبير استغرق أكثر من قرنين ، وكان هذا التطور حافلا بالصراع السياسي ، والصراع الاجتماعي ، والصراع الفكري ، بل شهد ثورات كثيرة حتى استقرت الصورة في شكلها الأخير ، الذي نعرفه الآن . فاذا أردنا أن نمر سريعا على أهم مراحل الديمقراطية الغربية، فاننا نجد أن صورتها الأولى ـ كما نشأت في كل من انجلترا ، ثم الولايات المتحدة الأميركية عند استقلالها ، ثم فرنسا ـ كانت ديمقراطية محدودة ، مقصورة على طبقة واحدة ، هي ما يسمى الطبقة البرجوازية ، أي طبقة الملاك غير الاقطاعيين ، المشتغلين بالتجارة ، ـم المشتغلين بالصناعة ، والذين كانوا يرون في عسف الملوك وفي حقوق الاقطاعيين المتوازنة ما يعطل من حياتهم ونشاطهم، وما يحط من مكانتهم الاجتماعية. ولذلك عارضوا تلك الأوضاع،بل ثاروا عليها،وكانت الصور الأولى لما عرف فيما بعد باعلان حقوق الانسان أو قانون الحقوق في انجلترا ، أو حقوق الانسان أيضا في الدستور الأمريكي ، كانت تدور جميعا حول الأمور التالية :

اولا ، مفهوم الامن الشخصي، اي ان الانسان لا يسجن بلا ذنب ، ويتفرع عن ذلك مفهوم القانون، أي ان التجريم يجب ان يكون بقانون وليس على هوى الحاكم .

ثانيا . حماية الملكية الفردية ، حمايتها ازاء المصادرة من ناحية ، لأن الملوك كانوا كثيرا ما يصادرون الملكيات ، وحماية دخل هذه الملكية من الضريبة التعسفية . ونشأة البرلمان في انجلترا تكاد تكون مرتبطة بتطبيق مبدأ واحد ، هو مبدأ لا ضريبة بدون تمثيل نيابي « No taxation without presentation » ،أي أنه ليس للملك أن يفرض ضريبة الا بموافقة ممثلي دافعي الضرائب . ومن هنا نشأت فكرة البرلمان ، لكي يقوم بمهمتين : التشريع ، وهو سن القوانين ، ثم وبصفة خاصة التشريع الضريبي ، لأنه بعبارة أخرى، كان مفهوم حقوق الانسان هو أن القانون وسيلة تحقيق امن المواطن الشخصي وملكيته الفردية ضد العسف ، وان هذا القانون يجب أن يصنع بمعرفة ممثلي الشعب المنتخبين . وهكذا نجد أن فكرة المواطن في ذلك العصر تكاد تتطابق مع فكرة دافع الضرائب . وكانت فكرة « Tax Payer » أو دافع الضرائب ، ذات أسبقية تاريخيا على كلمة المواطن « Citizen » ، التي لم تبرز الا في مرحلة لاحقة نسبيا ، في ظل الثورة الفرنسية . واذا ذكرنا بعض التآريخ في هذا الصدد ، نشير الى « قانون الحقوق » « The Bill of rights » ،وهو القانون الذي صدر في انجلترا في سنة ١٦٨٩ ، عند عزل الملك جيمس الثاني وتولية وليم أوف أورنج وماري عرش انجلترا على شروط معينة وصفها البرلمان ، تتضمنها وثيقة اطلق عليها اسم قانون الحقوق « The Bill of rights » . وأهم نصوص هذا القانون، التزام الملك باحترام القانون ، فالملك ليس فوق القانون . ثانيا ، لا ضريبة الا بقانون . ثالثا ، حرية انتخاب البرلمان وحرية أعضائه في المناقشة داخله (فكرة الحصانة البرلمانية) . رابعا ، نظام المحلفين كضمانة لعدالة الحكم القضائي ، ويرتبط به نظام « الهبياس كوربس » «Habeus Corpus» أي حق المحكمة في أن تطلب احضار المتهم أمامها بنفسه لتطلع على جسده ، أي لكي تضمن أن لا يكون قد حل به تعذيب أو أنه قد قتل فعلا، ويحاكم بعد أن قتل .

بعد ذلك بحوالي قرن ، في دستور الولايات المتحدة الصادر في سنة ١٧٨٧ ، نجد أيضا القضايا نفسها بالترتيب نفسه تقريبا. الولايات المتحدة نشأت جمهورية فلم تكن هناك مشكلة ملك انما كانت السيادة بيد الأمة كلها ، ويمثلها « الكونغرس » ، وأساسا مجلس الشيوخ أي مجلس ممثلي

الولايات الأعضاء في الاتحاد الفدرالي . ولذلك كانت القضايا هي تنظيم الضريبة ، أي لا ضريبة الا بقانون ، الأمن الشخصي ونظام الـ « Habeus Corpus » ، سيادة القانون ، أن لا سلطة لأحد الا بمقتضى القوانين . أضافت الثورة الأميركية شيئا واحدا جديدا هو الغاء الألقاب . فكان أول مجتمع غربي يلغي الألقاب.بعد ذلك بفترة وجيزة صدر اعلان حقوق الانسان والمواطن في ظل الثورة الفرنسية . يبدأ هذا الاعلان بأن المواطنين سواسية أمام القانون (المادة الأولى) ، ثم يضيف أن الملكية الفردية مصونة أو مقدسة ، لا يجوز المساس بها (المادة الثانية) ، يلي ذلك النص على الضرائب (لا ضرائب الا بقانون) وأن المواطنين متساوون أمام الضريبة .

ويحدد اعلان حقوق الانسان الفرنسي حين ينص لأول مرة على مفهوم احترام حرية الرأي والعقيدة وحرية الكلمة والصحافة . وهذا كان من خصوصيات الثورة الفرنسية لأن الكنيسة الكاثوليكية قامت في فرنسا بدور معاد للثورة ، وانضمت الى النبلاء ضد البرجوازية والشعب . وكما هو معروف ، وصل الأمر في عهد « روبسبيير » الى الغاء الكنيسة الغاء كاملا . هذا الصدام الأساسي أتاح اذن الفرصة لبروز فكرة حرية الرأي والتعبير . في حين أن قانون الحقوق في انجلترا كان يكفل حرية الرأي للبروتستنت فقط وليس لغيرهم ، لأن الكنيسة الرسمية كانت بروتستنتية .

تلك هي البدايات بما يتعلق بحقوق الانسان . أما فيما يتعلق بشكل الحكم أو نظام السلطة فكان لا بد من وجود برلمان لمهمتين أساسيتين كما ذكرت ، هما سن القوانين وفرض الضرائب . ولكن ما ننساه كثيرا هو أن حق الانتخاب ظل لسنوات طويلة قاصرا على من يمارسون الملكية أو من يدفعون حدا أدنى من الضرائب . كان يسمى نظام الانتخاب بالنصاب، أو بالفرنسية « Regime Censitaire » أي أن الفرد الذي لا يملك شيئا ولا يدفع ضريبة ليس مواطنا . هذا الوضع بالقطع كان تقدما كبيرا بالمقارنة مع الوضع الاقطاعي أو النظام الملكي المطلق الذي كان سائدا قبل ذلك ، ولكنه أيضا حمل في طياته بذور الصراع الاجتماعي ، حيث طالب الفقراء بأن يكون لهم من الحقوق ما يتمتع به من يمارسون حق الملكية . وظهرت بدايات هذه المطالبة في عنفوان الثورة في انجلترا ثم في فرنسا . والغريب أنه في الحالتين حمل انصار هذا الاتجاه أسماء تكاد تكون متماثلة . ففي عهد « كروميل » كان اصحاب الجناح اليساري ،كما نقول بلغة اليوم ، من الثورة، يسمون انفسهم « The Levellers » أو المساواتيين الذين يريدون أن يساووا بين الناس جميعا . في الثورة الفرنسية أيضا قامت حركة كانت تسمى ثورة المساواتيين ، أو سميت مؤامرة المساواتيين « La Conspiration des Egaux » ، وأعدم زعيمها « بابوف » على يد « روبسبيير » . وفي التاريخ يقال عادة أن « روبسبيير » أدان نفسه يوم أن ضرب جناحه اليساري لانه لم تمض عليه بضعة شهور حتى أطيح به هو أيضا بمعرفة أولئك الذين شجعوه على أن يطيح بالمساواتيين .

الأمر الهام هو أن قضية توسيع الديمقراطية أصبحت مطروحة على مستوى فكري حيث ظهر كتاب كثيرون يتجاوزون مفاهيم القرن الثامن عشر ، ويطرحون قضية الديمقراطية على مستوى أوسع ويضيفون اليها جانبها الاجتماعي . ذلك أنه لم يعد كافيا أن تكون الحقوق مكفولة قانونا لكل المواطنين ، وانما يجب أن تكون هناك حقوق اجتماعية تجعل المواطن قادرا على ممارسة الحقوق السياسية . حيث أنه معروف أنه لاقيمة سياسية لصوت جائع ، لأن الجائع يستطيع أن يبيع هذا الصوت بأي شيء . الأهم من ذلك أنه ظهرت حركات منظمة شعبية ، وفي مقدمتها حركات في الطبقة العاملة الصناعية التي نمت بنمو الصناعة في هذه الفترة . وبدون اطالة ، يمكن أن نذكر الحركة

الميثاقية في انجلترا «The Charter's Movement»، وكان النظام الانجليزي أكثر مرونة فاستوعب هذه الحركات أولا بأول ، في حين كان الصراع الطبقي في فرنسا أكثر حدة ، حيث شهدت فرنسا خلال القرن التاسع عشر ثلاث ثورات ذات محتوى اجتماعي تستهدف ترسيخ الديمقراطية ، في ١٨٣٠ ، في ١٨٤٨ ثم في ١٨٧١ حيث قامت « كومونة » باريس .

فما وصلت اليه انن الدول الغربية من شكل ديمقراطي الآن لا يفهم اطلاقا اذا تصورنا أنه اتفاق ذهني أو فكري ، أو أنه أمر تم بالتراضي العام بين أفراد الأمة وبدون صراع ، ولكنه المتحصل التوازني لصراعات اجتماعية تمت داخل هذه الدول وبلغت في مراحل كثيرة مبلغ العنف الدموي . ونحن حين نقرأ ما كتبه « بنجامين فرانكلن » عن المساواة والانسانية والمحبة ، ننسى جميعا أنه كان يملك عبيدا ، وأن الآباء المؤسسين للجمهورية الأولى في العصر الحديث وهي الجمهورية الأميركية ، كانوا كلهم يمثلون أو يمارسون ملكية الرقيق ، وان حركة تعتبر تقدمية بمقاييس مختلفة كحركة « الكوايكرز » « Quakers » التي كانت عند نشأتها معادية للعنف ، تنهى عن شرب الخمر وتريد تعامل الانسان مع الانسان الآخر بمودة وتآلف ، وقد نجحت هذه الحركة في انماء ولاية كاملة هي ولاية بنسيلفانيا ، نسبة الى زعيمها « وليم بن » ، هؤلاء جميعا كانوا يملكون العبيد ولم يتم القضاء على الرق في الولايات المتحدة الا في سنة ١٨٦٥ . فالحرية انن كانت حرية لفريق من الناس وليس للناس كلهم . وكان ثمن الغاء الرق حربا أهلية بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية كما هو معروف .

كيف أمكن حل هذه التناقضات والوصول الى الوضع الديمقراطي المتقدم الذي نشهده الآن ؟ لا يمكن فهم هذه الصورة الا بادخال بعدها الهام ، وهو أن دول الغرب كانت دولا استعمارية وكانت تستغل وما زالت تستغل بلدان العالم الثالث كله . وبالتالي كان هناك تحويل لفائض اقتصادي ضخم من كل انحاء العالم نحو الدول الغربية . ومن هذا الفائض الاقتصادي الضخم أمكن للرأسمالية الحاكمة أن تجري تنازلات كبيرة ومتوالية لصالح الطبقات الشعبية ، دون أن يترتب على ذلك نقص خطير في أرباحها أو في مستويات معيشتها . يعني بعبارة أخرى ، دفع استعباد شعوب العالم الثالث ثمن تحرر شعوب العالم الغربي . هذه القدرة على اجراء التنازلات الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة دعمت المركز السياسي للطبقات الحاكمة واعطتها المزيد من الثقة التي تسمح لها بمزيد من التنازلات . في الوقت نفسه ، أدت هذا التنازلات الى رفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية . وهذا الارتفاع في مستوى المعيشة بدوره جعل هذه الطبقات أولا ، أكثر وعيا بمصالحها ، كما وفر لها ، ثانيا ، الوقت اللازم للتنظيم وللنضال وللعمل السياسي ، لأن الانسان الذي يعيش عبد لقمته اليومية لا يملك حتى ترف العمل السياسي . وليست القضية التي نبتغيها هي العمل السياسي فحسب ، بل ان مجرد الاشتراك بالعمل السياسي ترف بالنسبة للجائع المحروم .

وعليه فانه حين تحسنت الظروف الاقتصادية للطبقات الشعبية تطلعت الى ما هو أفضل ؛ توافرت لها درجة أعلى من الوعي ومن قدرات التنظيم والعمل السياسي . وهكذا نشأت الاحزاب السياسية والحركات النقابية التي عملت بدورها على تطوير الديمقراطية . أيضا تمكنت هذه الحركات الشعبية بقوتها الجديدة من أن تجعل من بعض الحقوق النظرية ممارسة فعلية . فمثلا ، أصبح في امكانها أن تجمع اشتراكات من أعضائها وتصدر صحفا ، فلم تعد فكرة أن من حق كل مواطن اصدار صحيفة مجرد امكانية قانونية ولكنها فرصة عملية يمكن أن تمارس . ووجدت صحف تعبر عن رأي هذه الطبقات الشعبية ومطامحها .

ومع ذلك فتطور الديمقراطية الغربية ظل بطيئا الى حد كبير . كانت أول خطوة فيه هي حق تكوين النقابات ثم الأحزاب . وظل هذا الحق مرفوضا في فرنسا بالذات الى ما قبل مئة عام . الخطوة الثانية كانت حق الاقتراع العام . وهذا المبدأ لم يسر بصفة عامة الا في نهاية القرن الماضي وأوائل القرن الحالي . الخطوة الثالثة في ذلك ، كانت الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة . وهذا حدث قريب جدا . في فرنسا لم تنل المرأة الحقوق السياسية الا بعد الحرب العالمية الثانية . سويسرا ما زالت لا تعطي للمرأة الحقوق السياسية حتى الآن . الخطوة الرابعة كانت الاعتراف بحق الاضراب وبحق العمال في التأمينات الاجتماعية وبالذات التأمين ضد البطالة . من خلال هذا كله تأكدت فكرة حرية الصحافة اصدارا ومادة . والمقصود بحرية الاصدار ألا تستأذن السلطة مقدما قبل ظهور الصحيفة . وانما قد يقضي القانون بضرورة اخطار السلطة العامة بالصدور . وأما حرية مادة الصحيفة فتعني عدم وجود نوع من الرقابة . وممارسة حرية الرأي والعقيدة عملا : أي بمعنى الغاء كل اشكال التمييز في التعامل التي تترتب على الانتماء لعقيدة معينة أو لرأي معين أو لجنس أو آخر (رجل أو امرأة) في الوظائف العامة أو الحقوق السياسية أو حتى في الوظائف الخاصة لدى الشركات .

هذا الوضع العام وصل الى صورة الديمقراطية الغربية المعاصرة التي يجب أن لا تخفي عنا الحقائق الآتية :

اولا : ان سلطة راس المال لا زالت غالبة وقوية ، وهي لا تحتاج ، الا هامشيا ، لاجراءات قمعية ، لأن لديها من الوسائل التي اتاحتها لها التكنولوجيا الحديثة ما يجعل استخدام المال من خلال هذه التكنولوجيا يشكل رأي المواطنين ، بحيث أن المواطن يصوت بما يعتقد انه الصواب . ولكنه قبل أن يفكر وأن يحدد الصواب لنفسه تكون الاذاعة والصحافة والتلفزيون والسينما قد غمرته غمرا بآراء معدة سلفا . فهذه السلطة الضخمة التي يهيئها المال ، مضافا الى التكنولوجيا الحديثة ، تجعل الانسان ، وان كان له كامل الحرية قانونا في أن يقول ما قال مالك في الخمر ، الا أنه في العادة يقول بالقيم الاجتماعية السائدة التي تتغير ببطء . على هذا الأساس ، ثبت حتى الآن انه في ظل هذه الديمقراطية الغربية لم يتم اجراء تغيير جذري في طبيعة النظام حتى الآن، وتثبت ايضا من ناحية أخرى أن بعض المواطنين اخذوا ينصرفون عن الممارسة السياسية اطلاقا ، فمثلا في آخر انتخابات تكميلية تمت في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ للكونغرس ، اشترك ٢٠٪ من الناخبين فقط ، لأن قضايا الحكم والقضايا المطروحة على الرأي العام في دولة كبرى مثل الولايات المتحدة أصبحت من التعقيد بحيث أن المواطن العادي يصعب عليه أن يشكل رأيا فيها ، ولأنه يحس أحيانا بان رأيه هذا ليس له وزن لانه لن يغير شيئا يذكر .

ثانيا : الامر الملحوظ ايضا في اوروبا الغربية هو عدم وجود اغلبية واضحة لأي اتجاه سياسي ، وان الحكومات الحالية هي اما حكومات ائتلافية واما حكومات اقلية . وهذا يعكس نفسه في شكل ازمة في النظام وفي قدرته على مواجهة قضايا خطرة ، مثل قضايا الازمة الاقتصادية المعاصرة ، او قضايا الطاقة التي تفترض تعديل اسلوب الحياة في المجتمع الغربي .

ثالثا : اهم ظاهرة في هذه الديمقراطية هي انها نجحت في ان ترتبط بفكرة المشروع الخاص والملكية الفردية . وهكذا نجد ان جزءا كبيرا جدا من المجتمع ليس رأسماليا ولا يمارس الملكية الخاصة لرأس المال بنفسه ، ولكنه مع ذلك قد رسبت في اعماقه ايديولوجيا ومفاهيم هذا النظام . واصبح الفصل ما بين الديمقراطية السياسية والنظام الرأسمالي الذي خلقها متعذرا في نظر

الكثيرين ، رغم ان خطبهم السياسية كثيرا ما تكون ناقدة للرأسمالية وناقدة للمجتمع الرأسمالي ومساوئه ، ولكن حين يأتي وقت التصويت الحاسم،نجد غالبا الصورة الشائعة عن الناخب الفرنسي ، وهي انه يصوت في الدور الأول من الانتخابات بما يمليه عقله وفي الدور الثاني من الانتخابات (حيث تحسم الامور) بما تمليه حافظة نقوده .

الديمقراطية في الدول الاشتراكية

في مواجهة هذه التجربة الديمقراطية الغربية بكل ابعادها ، ظهرت تجربة اخرى وهي تجربة الديمقراطية الاشتراكية او تجربة الديمقراطية في الدول الاشتراكية . وابتداء من منتصف القرن الماضي ، كما ذكرت ، بدأ الكتاب الاشتراكيون يركزون على فكرة ان الديمقراطية السياسية ستظل ميزة لطبقة معينة ما لم تتحقق مساواة اجتماعية . وبعبارة اخرى ، كان الكتاب الاشتراكيون يقولون ان التحرر الاساسي للانسان هو تحرره من الاستغلال الاقتصادي ، وانه حينما يتحرر من الاستغلال الاقتصادي ، يمكن ان يمارس بقية الحريات على شكل اوفى وأكمل . ومن هنا اعطي البعد الاجتماعي اسبقية على البعد السياسي .

الامر الهام هنا هو ان هذا التغيير الاجتماعي الجذري لا يتم عادة دون مقاومة من جانب من يملكون الثروة والسلطة معا ، او على الاقل كان هذا هو المفهوم السائد الى عهد قريب . وبالتالي يدخل في عملية التغيير عنصر القهر « coercion » ضد الطبقات المستغلة ، ان لم يكن ضد افرادها كافراد . فالعملية الثورية تتضمن عنصرا من عناصر القهر . واذا كان هذا القهر مسوغا في ظلال العملية الثورية نفسها ، فان ثمة خطرا كامنا من حيث انه يتضمن في ذاته احتمالات استمراره . وهذا ما يبدو واضحا اذا القينا نظرة على التجربة التاريخية للاتحاد السوفياتي وما تركته من آثار .

التجربة التاريخية للاتحاد السوفياتي تمت في ظروف استثنائية وشاذة ، ولكنها ظلت لعدة عقود من هذا القرن نموذجا بما فيها من قصور وبما فيها من نجاح . لقد حققت هذا التجربة الى حد ما المساواة ، وحلت القضية الاجتماعية وصفت مظاهر قهر كثيرة . ولكنها حملت من واقع ظروفها مظاهر تحد من الممارسة الديمقراطية السياسية . فهذه التجربة اصطحبت بحرب أهلية وحروب تدخل في منتهى العنف ، بلغ فيها الصراع الطبقي ذروته ، وتبادلت الأطراف كل أساليب العنف المتصورة . الحرب الاهلية وحروب التدخل بدأت من سنة ١٩١٧ واستمرت حتى سنة ١٩٢٣ . هذا الوضع بطبيعته أبرز جانب القهر في العملية الثورية . الامر الثاني هو أن الحزب الشيوعي السوفياتي انتقل فجأة من ظروف الانضباط الصارمة التي فرضتها عليه أوضاع السرية ومقاومة الارهاب القيصري الى السلطة ، دون أن تتاح له الفرصة لتطوير تشكيله وتطوير أساليب عمله بما يتناسب مع حزب حاكم . وفي اعتقادي الشخصي ، ان وفاة « لينين » المبكرة كان لها اثر سيء في هذا الصدد ، لأن الحزب ظل يمارس قواعد انضباط كانت واردة في ظل السرية وهو حزب في السلطة ، في حين انه كان يمكن ان يكون في غنى عنها . ايضا كانت في بداية الثورة السوفياتية محاولة للابقاء على تعدد الاحزاب حيث شارك مع الحزب الشيوعي في السلطة الحزب الاشتراكي الثوري ، ولكن هذه التجربة لم تستمر، فقد انسحب الحزب الاشتراكي الثوري من السلطة . كذلك من الظروف المحيطة بهذه الثورة،الوزن الحضاري لروسيا ما قبل الثورة ، وتأثيره على الاتحاد السوفياتي بعد الثورة .

يتوهم الناس احيانا العملية الثورية بصورة مطلقة ومثالية كما لو كان المجتمع يتغير مئة بالمئة في كل نواحيه بين يوم وليلة أو خلال خمس سنوات أو عشر سنوات ، هذا غير صحيح . ما يتم تغييره في

العادة، هو ما يظهر على السطح ، في حين تظل قائمة عادات كثيرة وتقاليد واساليب تعامل مترسبة عبر عشرات السنين ، ما لم يكن هناك عمل واع ودؤوب لتصفية كل المخلفات المعادية للديمقراطية . وحتى مع هذا العمل ، لا بد من سنوات وسنوات . هذا الاثر الحضاري القيصري كان يتميز بما يمكن ان نسميه التعلق الشديد بالسلطة المركزية والاحتماء فيها وتقبل النظرة الأبوية « Paternalistic » ، كما انعكس حتى في اللغة الشائعة لدى الروس ، اذ كانوا يطلقون على القيصر اسم « الاب » ، كما اطلقوه فيما بعد على « ستالين » « The Little Father » ، الاب الصغير ستالين . هذا راجع لأسباب تاريخية : اتساع الارض ، تعدد الشعوب التي تسكنها ، احتمالات تفتتها باستمرار ، تعرضها للغزوات من كل ناحية واحتياجها لسلطة قوية يمكن أن تلم اشتاتها . لم يكن هناك أي تراث ديمقراطي عريق في الممارسة قبل الثورة، وبالتالي ، بعد الثورة لم تزدهر الديمقراطية بالمعنى الذي كان يمكن ان تصل اليه . أخيرا ، عمق من هذا الوضع جو الحصار الاقتصادي والعسكري والسياسي الذي فرض على الاتحاد السوفياتي ، والذي انعكس في تضخيم مشكلة الامن وامن الثورة تضخيما بالغا الى ابعد الحدود ، ويكفي أن نذكر هنا ان الولايات المتحدة لم تعترف بالحكومة السوفياتية الا سنة ١٩٣٤ أي بعد ١٧ سنة من نجاح الثورة ، وكان الوسيط في هذا الاعتراف هو « روكفلر » بسبب منافسة نفطية وكان يريد أن يشتري من نفط القوقاز ليبيعه في منطقتنا هنا ، حيث لم يكن قد اكتشف من نفط العرب الا شمال العراق فقط . وكانت هناك منافسة في هذه السوق وكانت شركة « شل » تملك آبار النفط في رومانيا ، وكانت قريبة من هذه المنطقة . وكان روكفلر يريد آبارا قريبة من المنطقة فطلب عقد صفقات مع الاتحاد السوفياتي وكان من ضمن شروط هذه الصفقات ان تعترف الحكومة الامريكية دبلوماسيا بالاتحاد السوفياتي .

هذا الجو في مجموعه جعل التجربة الديمقراطية في أول مجتمع اشتراكي تجربة معيبة ، لا سيما بعد ان تدعمت قوة الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى ، وتأكدت منجزات الثورة وأصبح النظام الاشتراكي حقيقة واقعة دوليا وأمرا من طبيعة الحياة للاجيال الحالية من الشعوب السوفياتية . ومهما يكن من امر ، فان هذه التجربة اعطت ايحاءات خاطئة ، من اهمها ان اقترنت فكرة الاشتراكية في اذهان الناس بوجود الحزب الواحد أو الحزب القائد ، وانه لا يتصور بالتالي بناء الاشتراكية في ظل تعدد الاحزاب . ومنها ايضا فكرة حجب الخلافات داخل الحزب الحاكم او داخل السلطة عن الجماهير ، كما لو كانت هذه الخلافات لا تعني الجماهير في شيء ، وكما لو كانت الجماهير ليست هي الحكم الاخير في هذه الخلافات . هذا كان امتدادا لفكرة ان الحزب يختلف داخليا ، وهو في المعارضة السرية، ولكنه حين يواجه السلطة يجب أن يكون كتيبة واحدة . ولكن حين تولى الحزب السلطة بالفعل فما معنى عزل الخلاف في الرأي بين الاتجاهات المختلفة داخل الحزب عن الجماهير ؟ معناه عزل هذه الجماهير عن أن يكون لها صوت في حسم هذه الاختلافات . هذا الاثر لعب دورا ضارا في دول العالم الثالث بالذات،لكن الامر الايجابي هو انه تسود الآن الفكرة القائلة بأنه لا يوجد نموذج فريد للاشتراكية ، وان عملية التحول الاشتراكي لها نماذج مختلفة باختلاف الاوضاع المحددة لكل امة والظروف التاريخية التي يتم فيها هذا التحول ... الخ . وبالتالي لم تعد هناك سمات شكلية مثل الحزب الواحد أو الحزب القائد تعد مقاييس للاشتراكية . الاشتراكية لها مقاييس أخرى .

الديمقراطية في العالم الثالث

اذا وصلنا الى العالم الثالث ، ووطننا العربي جزء اساسي فيه ، يجري عليه ما يجرى على معظم

بلدانه سلبا وايجابا . فأول ما يجب ان نقتنع به هو انه اذا كانت لنا تحفظات كثيرة على نقل التكنولوجيا ، فلا شك ان اسوأ مجال لنقل التكنولوجيا هو نقل تكنولوجيا الحكم، لان الحكم ممارسة متصلة بصميم المجتمع وبحقيقته ، ولا يمكن ان تلبس المجتمعات من اعلى ثوبا لم يفصل من اجلها . فخلال السنوات الثلاثين الاخيرة ، حصلت محاولات لتطبيق اشكال الديمقراطية الغربية في بعض دول العالم الثالث ، كما حصلت محاولات لتقليد النموذج السوفياتي من حيث اسلوب الحكم في بعض دول العالم الثالث .

في التجربة الأولى وهي الحكم على طريقة الديمقراطية الغربية ، في مجتمع ليست له المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي عرضنا لها قبلا ــ والتي تقوم عليها تلك الديمقراطية ــ كانت النتيجة في كل الاحوال تقريبا ان الاحزاب كانت في الواقع مجرد غطاء لنزعات قبلية او اتجاهات عشائرية او اقليمية ، أو غطاء لزعامة شخصية . والحزب يمكن ان يكون اسمه الحزب الديمقراطي الثوري ، وحقيقته انه يعبر عن قبيلة معينة او عن عشيرة معينة او عن اقليم معين . وفي افريقيا ، ساد هذا الوضع في كل محاولات الديمقراطية الغربية ، لأن تكوين الدول الافريقية الحالي تاريخيا ، كان تكوينا سيئا صنعه الاستعمار . الامر الثاني هو ان ممارسة عمليات الانتخاب وما يتصل بها ، في ظروف الفقر المدقع وخضوع اصوات الفقراء للقهر من ناحية ولامكانيات الشراء من ناحية اخرى ، تفسد العملية الانتخابية ، بل وتفرغها من جوهرها . والامر الثالث هو ان هذا النظام كان مقترناً ــ كما كانت الديمقراطية الغربية قديما ــ بتفاوت شديد في الدخول . هذا التفاوت الشديد في الدخول مع عدم امكان حل التناقضات الاجتماعية على حساب شعوب اخرى كما فعل الغرب ، يوصل هذه النظم الى حد العجز عن حل قضايا الصراع الطبقي . وهكذا تنتهي هذه التجارب عادة بالانقلابات العسكرية واقامة اشكال مختلفة من الحكم الفردي او الدكتاتوري .

وافضل نماذج لهذا نجدها في امريكا اللاتينية ، التي بدأت جميعا بدساتير تكاد تكون صورة طبق الاصل عن الدستور الامريكي ، بما في ذلك الطابع الاتحادي ، سلطات الاتحاد وسلطات الولايات المتحدة وحكامها والمحكمة العليا ... الخ . وانتهى هذا كله بسلسلة من الحكومات الدكتاتورية ، البعض منها اصبح شهيرا شهرة تعيسة مثل الـ « بينوشيت » في تشيلي أو « فيديلا » في الارجنتين ... الخ . وفي مجموع دول أمريكا اللاتينية يوجد نظام يمكن ان يوصف دون تجاوز كبير بانه ديمقراطي في فنزويلا وكوستا ريكا . في نظام المكسيك ، وهو نظام فريد لأنه نظريا يسمح بتعدد الاحزاب ولكن في الواقع ، المعركة السياسية كلها تدور داخل الحزب الحاكم ، الحزب الثوري المؤسسي . ففي المكسيك تحترم الى حد كبير حقوق الانسان . ومن الناحية الرسمية يسلم القانون بتعدد الاحزاب ، ولكن من الناحية الفعلية انحصرت في حزب واحد منذ عشرات السنين، ولكن هذا الحزب ذاته يشهد صراعات بين اتجاهات مختلفة وهذا الصراع معروف . ثم لدينا فنزويلا حيث توجد اقرب الصور ايضا الى الوضع في الديمقراطية الغربية . وقد ساعدت على ذلك بالقطع الثروة النفطية التي مكنت الحكومة من حل كثير من القضايا الاجتماعية ، وان كان البعض الاخر ما زال قائما ، كما ظهرت قضايا جديدة .

يبقى المثل الأساسي والفريد والذي يجب ان يكن له الانسان كل احترام ، وهو مثل الهند والدور التاريخي « لنهرو » في هذا الشأن . في الهند حوالي ٦٣٠ مليون انسان ، وفيها عدد كبير من القوميات المختلفة ، واللغات المختلفة والاديان المختلفة والطوائف المختلفة ومع ذلك تعيش في ظل نظام برلماني تسقط فيه رئيسة الوزراء في الانتخابات في دائرتها الانتخابية . هذا الامر يجب ان ينحني امامه المرء

احتراما . وهذا كان بالطبع اختيار الشعب الهندي ، ولكن كان لـ « نهرو » دور اساسي في هذا الاختيار.وانكر انه قال مرة لجمال عبد الناصر ، وكان يحب عبد الناصر، وكان يرى فيه شبابه وامكانات ان يحقق ما لم يستطع هو ان يحققه ، وكان عبد الناصر ينظر لنهرو نظرته الى رجل الدولة الحكيم والاستاذ والمعلم الذي يجب ان يستفيد من خبرته .. قال له مرة وهو في نزهة على سطح النيل « سيدي الرئيس ، السلطة تفسد والسلطة المطلقة تفسد فسادا مطلقا » . وهذا النظام البرلماني نجح رغم كل ما فيه من مثالب نجاحا اساسيا،الا وهو صيانة وحدة الهند . اذا نظرنا الى ما جرى وما يجري في باكستان الى جوارها ، نتيجة للتخلي عن النموذج البرلماني ، نجد فعلا ان اختيار الشكل الديمقراطي والحفاظ عليه كان اختيارا تاريخيا . فرغم كل الصراعات الداخلية في الهند،الا انه حين نلتقي دوليا بهندي ايا كانت ديانته او عقيدته او الطائفة التي ينتمي اليها ، لا يقول اكثر من انه هندي، وهم يساندون بعضهم بعضا في المجتمعات الدولية وفي المناصب الدولية . حقا انه كثيرا ما يأخذ بعض النقاد على حالة النجاح الاساسية للديمقراطية هذه بطء الاصلاح الاجتماعي بسبب احترام القواعد الدستورية ، ولكنني لا اتفق تماما مع هذا النقد . لقد جرت العادة حديثا على النيل من ستالين بعد موته . ولكنني في هذا المقام انكر له بعض العبارات الحكيمة منها : «في العمل الثوري ، الخط القصير يتضح انه الخط الطويل او الطريق الاطول» . وحين نحاول ان نختصر عملية ثورية او نفتعلها افتعالا ، في الواقع نحن نجهضها ونهيء الارضية لثورة مضادة للعمل الذي نقوم به ، فلا بد من ان العمل الثوري يتم في اطار تقتنع به الجماهير وتسير في طريقه .

ومن ناحية اخرى ، تأثر عدد من الدول بالنموذج السوفياتي ولا شك من حيث التنظيم . وفي العادة تكون النتائج مؤلمة بلا مسوغ ، حيث لا تتوافر عادة في تلك الدول المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل المآخذ على الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي محدودة . فمعظم مجتمعات العالم الثالث مجتمعات مختلطة بمعنى أن فيها طبقات متعددة . وثبت ان الطبقات الوسطى اقدر من غيرها على السيطرة على أي حزب مهما قال انه حزب اشتراكي ، ما دام سينفرد بالحكم ، لانها تملك التعليم ومنها المثقفون والاطارات الفنية ، كما تملك الممارسات السياسية ... الخ . فهي تستتر بالطبع وراء ستار الاشتراكية ، ولكنها تحكم بالفعل من داخل الحزب الواحد . الامر الثاني هو ان هذا الاختيار لاسلوب حكم الحزب الواحد اقترن في العادة بالاساليب البوليسية الشنيعة .

قد يبدو من هذا العرض انني متشائم جدا فيما يتعلق بمستقبل الديمقراطية في العالم الثالث . والواقع انني على العكس من ذلك تماما . واعتقد ان الديمقراطية ضرورة وامر ممكن للعالم الثالث ، شريطة ان نحدد جوهر الديمقراطية من ناحية وان نبتدع ما استطعنا الاساليب التي تسمح بممارستها في واقع محدد هو واقع البلاد التي نعيش فيها من ناحية اخرى . بالقطع ، في الديمقراطية أمر يجب ان لانختلف عليه هو **حقوق الانسان** ، وخصوصا حقوق الانسان المتعلقة بأمنه الشخصي . لايوجد شيء في الدنيا يبرر الاجراءات غير المشروعة وغير القانونية ضد شخص اي انسان . ممكن ان نختلف في الرأي . ممكن ان يكون عدوا طبقيا ، فاذا كان عدوا طبقيا ، فما لم يرفع السلاح ، فلايجوز ان يرفع السلاح في مواجهته . اذا كان يقوم بدعاية ، علينا أن نقوم بدعاية ضده ، فكيف نكون اصحاب السلطة ومعنا الاغلبية ثم نخشى من دعاية عدد محدود من الناس لنظام معاد لمصالح الاغلبية ؟ المفروض اذا كان أصحاب السلطة اقوياء بالتأييد الشعبي والكفاءة السياسية وتحت ايديهم كل الامكانات التي تتيحها السلطة ، المفروض أن يكون بوسعهم أن يغلبوا المعارضة بالرأي ويلزموها بالحجة لا ان يسكتوها بسوط السجان .

الامر الثاني هو انه لا ديمقراطية دون **تعدد الاتجاهات السياسية** ، وانه حتى في مجتمع اتفقت الاغلبية الساحقة من سكانه على اختيار طريق التطور الاشتراكي ، فليس معنى ذلك اختفاء ضرورة تعدد الاتجاهات ، لأن عملية بناء الاشتراكية في بلد محدد ، في زمن محدد وفي ظروف اقليمية وبولية محددة ، عملية مفتوحة تحتمل الاجتهاد . والخلاف في الرأي هو وسيلة اكتشاف الحل الصحيح ، والانفراد بالرأي هو الوسيلة المضمونة لارتكاب كل الحماقات . فتعدد الاتجاهات ، وتعددها المنظم ، ضرورة للديمقراطية . وانا اقف عند حد تعدد الاتجاهات عن عمد ، بدل التعبير الدارج « تعدد الاحزاب » ، ذلك ان الامر قد يختلف من بلد لآخر ، فقد توجد اتجاهات معلنة في حزب كبير في بلد معين وتتعايش وتحكم الجماهير من خلالها . وفي هذه الحال ، ليس ثمة ما يدعو بالضرورة أن نفرض عليهم الانقسام لكي يكونوا احزاباً . ولكن الامر الاساسي من حيث الجوهر هو تعدد الاتجاهات والاتجاهات المنظمة ، وان يكون لهذه الاتجاهات جميعا الحق في ان تخاطب الناس ، لكي يكون الشعب في النهاية هو الحكم الذي يرجح هذا الاتجاه على ذلك الاتجاه . ما لم يوجد هذا ، فلا توجد ديمقراطية .

الامر الثالث ، هو امر **تداول السلطة** . فالديمقراطية ليست زينة وزخرفة يتحلى بها نظام لكي يقال عنه انه ديمقراطي . ما لم يكن للاتجاهات المعارضة فرصة جدية وما لم يكن في النظام ذاته الآليات التي تسمح لمن هو في الاقلية اليوم ان يصبح في الاغلبية غدا ، وان يمارس السلطة ، فنحن لسنا في ديمقراطية . هذا امر واضح واساسي . وخلاصة القول،هي ان جوهر الديمقراطية هو في الاساس هذه الامور الثلاثة : حقوق الانسان السياسية والاجتماعية ، تعدد الاتجاهات السياسية ، امكان تداول السلطة . الديمقراطية بهذا المعنى ليست عقبة في سبيل التنمية ولا عقبة في سبيل التحول الاشتراكي . بل انني اقول بالعكس تماما : انه لا يمكن ان تجرى تنمية حقيقية ومطردة ومستقلة (ليست تابعة للغرب) الا في اطار ديمقراطي . الاعتماد على الذات يعني اول ما يعني الاعتماد على الناس . وكيف تعتمد على من تستعبد ؟ انك تعتمد على احرار يؤمنون بما يفعلون ويدركون ان ما يفعلون انما هو لمصلحتهم ولمصلحة اولادهم من الاجيال المقبلة. فالاعتماد على النفس يقتضي مباشرة المشاركة ، مشاركة المواطن في صنع القرار . وهذا هو الطريق الوحيد والصحيح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية بمعناها الشامل . والتنمية ، في عرفي او في عقيدتي ، هي اسم آخر للاشتراكية ، كما ان الاشتراكية هي اسم آخر للتنمية في اوضاع العالم الثالث . كما أن كلا الاسمين ليس الا تعبيرا آخر عن مفهوم التحرر الاقتصادي من سيطرة الامبريالية على بلادنا .

الديمقراطية اذن ضرورة ويجب أن نتمسك بها وهي ممكنة بشروط . هذه الشروط هي اولا ان نطرح باستمرار قضية الديمقراطية وان نضعها باستمرار في خط مواز لمطالبنا الاخرى . فحين نطالب بالاشتراكية يجب ان نطالب معها بالديمقراطية ، وحيث نطالب بالوحدة العربية يجب أن نطالب معها بالديمقراطية ، والا ستكون الوحدة سيطرة فريق على فريق . فكل مطالبنا يجب ان تقترن بهذا المطلب الديمقراطي . ويجب ان لا نسترخص الديمقراطية في سبيل ما نتوهم انه اثمن منها ، لان ما نتوهم تحقيقه بعيدا عن الديمقراطية بناء على غير اساس ، ويمكن ان ينهار في أي وقت وتحت تأثير أي ردة . والتجارب امامنا تقنعنا بهذا وتقدم الامثلة الكثيرة ، ما لم ينبع من ممارسة ايجابية للشعب وليس فقط بمجرد رضا الشعب او حماسته له ، وانما بالممارسة الايجابية بصنع الشعب نفسه ، لاضمانة لاستمراره . فيجب علينا اذا ان نطرح قضية الديمقراطية في تواز مع كل قضايانا الاساسية التي نطرحها . ولكن يجب ان ندرك ايضا ان الديمقراطية لن تستقر وتتحقق الا اذا اصطحبت بأحداث تغير في البنى الاقتصادية والاجتماعية السائدة لتصفية مراكز السلطة التقليدية ، سواء كانت سياسية أو

قيادات قبلية أو عشائرية أو حزبية معارضة للمفهوم الديمقراطي . لأنه لا يكفي ان نعلن للناس انتم أحرار ولكم من الحكم صوت . هم لا يصدقون قواعد اللعبة ولا يجيدون حركاتها ولا بدّ لهم ان يتدربوا عليها . وهناك قوم متمرسون في هذه اللعبة يستطيعون اما ان يستثمروها لصالحهم واما أن يفسدوها افسادا كاملا .

الديمقراطية في نظرنا وفي العالم الثالث لا يمكن ان تسير الا بجناحيها ، اذا صح أن أستشهد بتعابير عبد الناصر في الميثاق ، الجناح السياسي والجناح الاقتصادي ، وان الحرية كالطائر ، لا يمكن أن تطير بجناح واحد . فالديمقراطية تعني ايضا ، وفي الوقت نفسه ، ضرورة اعادة توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا ، لأنه في مجتمع لا تتكافأ فيه الفرص ، تصبح الديمقراطية والعمليات الانتخابية بيعا وشراء وتجارة بالنفوس وكل المشاهد التي نألفها ، بكل أسف . الأمر الأخير هو أنه علينا ان نعمل الفكر والابداع لكي نجد الاشكال المحددة التي تسمح للجماهير بممارسة فعلية للديمقراطية . وهذه النقطة هامة للغاية ؛ فالديمقراطية ، كما ذكرت في مستهل حديثي ، استقرت في الغرب عبر ٢٠٠ سنة أو أكثر ، ولا يكفي أن يصدر دستور ديمقراطي بل يجب أن يربى الناس تربية ديمقراطية وأن يتعودوا ممارسة الديمقراطية وأن تصبح الديمقراطية قيمة مستقرة في اعماقهم يقيسون بها من ضمن ما يقيسون كل ما يعرض عليهم أو يطرح لأخذ رأيهم . هذا يثير قضايا كثيرة ابتداء من محو الأمية ونشر التعليم الى مسؤولية المثقفين ، ولكنني أريد أن أركز على نقطتين في هذا المجال .

النقطة الأولى هي مسؤولية الأحزاب التقدمية . فالأحزاب التقدمية تتحدث احيانا ، بل وأحيانا كثيرة ، عن الديمقراطية وهي في المعارضة . ولكن الأمر الذي لفت نظري ، ان هذه الأحزاب التي تعلن النضال من أجل الديمقراطية ، لا تمارس هذه الديمقراطية أولا في حياتها الداخلية ، مع أن هذه هي المدرسة الأولى التي يتكون فيها الوعي الديمقراطي . ثانيا ، هي لا تمارس هذه الديمقراطية في التعامل مع الأحزاب والاتجاهات التقدمية الأخرى الموجودة معها في الساحة نفسها ، مع أن التعامل الديمقراطي بين الأحزاب وهي في المعارضة هو افضل المدارس لتربية التكوين الديمقراطي . ويكفي لهذا أن نخلع من نفوسنا مفهوم الصواب المطلق والخطأ المطلق،ونقبل عقلا وعملا امكان اختلاف الوسائل مع تقارب الهدف واختلاف الأسلوب مع اتحاد النوايا . ان السلطة تعمي ، ومن الصعب اقناع من هم في السلطة بالتنازل عن جزء من سلطتهم . ولكن أحزابنا جميعها بعيدة عن السلطة ، اذا لم تستطع ، وهي في فترة المعارضة ، ان تمارس التعامل الديمقراطي بعضها مع البعض الآخر ، فمن باب أولى اذا وصلت الى السلطة أو وصل بعضها ، فلن تكون هناك ممارسة ديمقراطية . الديمقراطية تحتاج كذلك الى تدريب ، وهذا التدريب يتم داخل الأحزاب السياسية ، داخل التنظيمات النقابية ، داخل الجمعيات والنوادي . ولكن المركز الأساسي للتربية هو الأحزاب السياسية ، داخلها ، وفي علاقاتها بعضها بالبعض الآخر ، لاسيما وهي في المعارضة .

الأمر الثاني الذي أريد التركيز عليه هو ان من يريد تأسيس الديمقراطية في بلد من بلدان العالم الثالث ، يجب أن يولي عناية خاصة لما يمكن ان نسميه « ديمقراطية في المستوى القاعدي » ، على مستوى القرية ، شؤون القرية ، لا سلطة الأمن فيها أو الحكم فحسب ، بل كل شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والتعليم ، الخ . لأن هذا المجتمع الصغير ، مجتمع القرية ، يمكن للمواطن العادي أن يبدي الرأي في مشاكله بقدر من المعرفة أكبر من ابداء الرأي في قضايا السياسة على مستوى بلد أو قطر بأكمله . لأن هذه حياته المباشرة ، ويعرفها ويستطيع أن يكون له رأي محدد فيها . يمتد ذلك الى الديمقراطية في مراكز الانتاج والوحدات الانتاجية ، سواء كانت مزرعة أو جمعية تعاونية أو شركة

صناعية ... الخ . يجب تنسيق حياة ديمقراطية،وان يكون للعاملين فيها حق المشاركة في ادارة شؤونها . الديمقراطية في التعليم وفي داخل المدارس وفي المؤسسات التعليمية . هذه الديمقراطية على مستوى القاعدة ، عملية تربوية أساسية وتعطي البناء التحتي أو الأساسي المتين الذي تقوم عليه الديمقراطية من أعلى،لأنها تعطي الفرد العادي فرصة الممارسة الفاعلة والمؤثرة والممارسة الصادرة عن معرفة ، لأن القرار محكوم بكمية المعرفة لدى من يتخذ القرار . ثانيا ، هذه الممارسة تكسب البعد الآخر للديمقراطية . فالديمقراطية حرية ومسؤولية معا . والديمقراطية يجب أن لا تفهم على انها مجرد حق في النقد ، هذا أسهل جوانب الديمقراطية . الديمقراطية التي نطمح اليها هي ديمقراطية المشاركة في صنع القرار . ومن يشارك في صنع القرار يشارك في تحمل مسؤولية هذا القرار ، سواء نجح أو أخفق . ومن هنا يتم التدريب الحقيقي على الحكم . ومن هنا يشترك الشعب بالفعل في الحكم . وصعودا من هذه القاعدة الى أعلى مستويات الدولة وفي كافة نواحي الأنشطة والعلاقات ، يجب أن يكون مبدأ المشاركة هو الأساس .

وبهذا يستطيع العالم الثالث والوطن العربي أن يبني ديمقراطية ، وأزعم بأنها ستكون ديمقراطية أكثر تقدما من الأشكال المعروفة ، لأنها تتجاوز ديمقراطية التمثيل ، حيث يمارس المواطن الديمقراطية من خلال مندوبه في البرلمان ولكنه لا يمارسها ممارسة يومية ، وهي تتجاوز أيضا ديمقراطية التأييد،حيث وجدت أحوال كثيرة يتمتع فيها شخص حاكم أو زعيم أو حزب معين في الواقع بتأييد أغلبية ضخمة جدا بين الجماهير ، وبالتالي ، يستطيع أن يقول بأنه يتحدث باسم الجماهير ، لأنها لا تعارضه . ولكن هذه الديمقراطية ، ديمقراطية التأييد ، سلبية . ما نريده في العالم الثالث والوطن العربي هو ديمقراطية المشاركة التي تحقق فعلا المواطن الحر . وبهذا نستطيع نحن الشعوب ، الذين أريد بنا أن نكون جهلة وأن نحاكي الغير في كل شيء ، أن نفكر لأنفسنا كما فعل أسلاف هذه الأمة وأن نجد طريقا يجعل من الديمقراطية حقيقة،ومن خلال هذه الحقيقة الديمقراطية ، يمكن ، بنضال شعوبنا ، أن نحقق اهدافنا الأساسية في الحرية والاشتراكية والوحدة . وليس ثمة ترتيب أولويات في الأهداف الأساسية للأمة العربية . وانما هي أهداف متكاملة يدعم بعضها بعضا وينسج النضال من أجلها عبر النجاح والاخفاق تجربة تثري الحضارة البشرية : **توحيد أمة بغير قهر ، وحدة لصالح جماهيرها العربية المتطلعة للاشتراكية ، وهي في ذاتها التعبير الأشمل عن تحررنا من صنوف التبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية . هذا الصرح الشامخ بنيه مواطنون كاملو الحقوق ،يأخذون أمره بايديهم . وتلك هي القيمة الحقيقية للديمقراطية** □